الفســـــاد الإداري وتأثيره علـــى القيم الاجتماعية

أ. هنية محمد أحمد يونس*
كلية الآد، قسم علم الاجتماع ، كلية التقنية الطبية ، اجدابيا ، ليبيا
البريد الإلكتروني: noralhoda32018@gmil.com
تاريخ الارسال 2025/8/2م تاريخ القبول 2025/9/3م

Research entitled: Administrative Corruption and its Impact on Social Values

.Name: Mr. Hania Mohamed Ahmed Younis
.Degree: Assistant Lecturer
Employer: College of Medical Technology – Ajdabiya

Abstract:
Administrative corruption is a form of deviation from the prevailing values in society within the functional framework, as this deviation is usually the result of achieving personal interests and benefits at the expense of the public interest, administrative corruption, corruption affects the values and standards of individuals in society, for example, the practice of bribery, theft, forgery, embezzlement, mediation, nepotism, nepotism, nepotism---, etc., as it affects the values of the individuals who carry them out, as well as the values of the recipients. This leads to the weakening of the social function of values, and affects their functional efficiency to deter the behavior of individuals in other pathological and deviant areas, and thus eliminate corruption and the spread of deviant behavior in society. The family and kinship are the ones that have encouraged this phenomenon because it works to exploit its affiliations to achieve its personal interests, and thus we find corruption that works to transform the public service from being a legal mandate and a sacred national trust to a commodity that is traded by buying and selling by practicing corruption to achieve personal personal gains, which leads to the destabilization of values and the lack of values in building society.
Keywords: Administrative Corruption, Influence, Social Values

الملخـــــــــص: -
إن الفساد الإداري يُعتبر شـــكلا من أشكال الخـــروج عن القيم السائدة في المجتمع ضمن الإطار الوظيفي؛ فعادة ما يكون الانحراف ناتج عن تحقيـــق مصالح ومنافع شخصية على حساب المصلحة العامة؛ فالفساد الإداري، ويؤثر الفساد على قيم

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

ومعايير الأفراد في المجتمع فمثلاً ممارسة الرشوة أو السرقة أو التزوير أو الاختلاس أو الوساطة أو المحسوبية أو المحاباة - الخ من ممارسات الفساد الإداري فهي تؤثـر في قيم الأفراد الذين يقيمون بها؛ وكذلك قيم المتحصل عليها؛ نظرا لدخول أسلوب الاستثناء في نسق قيمهم وقياسا عليه تبدأ سلسلة الاستثناءات في سلوكهم في المجتمع مما يضعف القيم الرادعة في المجتمع ويصبح الفساد سلوكا مقبولا ويتم ممارسته كأحد مسلمات التعامل في المؤسسات ؛ وهذا يؤدي إلى إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم ؛ ويؤثر علي كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد في مجالات أخرى مرضية ومنحرفة ومن ثم تفسي الفساد وانتشار السلوك المنحرف في المجتمع ؛ كذلك تعتبر التركيبة الاجتماعية المعقدة للمجتمع بانتماءاتها التقليدية والقبلية والعائلية والقرابة هي التي ادت إلى التشجيع علي هذه الظاهرة وذلك لأنها تعمل علي استغلال انتماءاتها لتحقيق مصالحها الشخصية ؛ وبذلك نجد الفساد يعمل علي تحويل الوظيفة العامة من كونها تكليفا قانونيا وأمانة وطنية مقدسة إلى سلعة يتم المتاجرة بها بيعا وشراء بممارسة الفساد لتحقيق مكاسب ذاتية شخصية مما يؤدي إلى زعزعة القيم والقصور القيمي في بناء المجتمع .

الكلمات المفتاحية الفساد الإداري، التأثير ؛ القيم الاجتماعية

المقدمـــــة:

الفساد الإداري يعد من أهم القضايا الاجتماعية التي أصبحت تتواجد في مختلف المجتمعات النامية منها والمتقدمة؛ وهو ظاهرة شائعة من زمن ليس بالقصير؛ فأظاهره الفساد الإداري نجدها تنتشر وتمتد وتتفاقم عندما تجد الأساسيات والمقومات التي تساند انتشارها وامتدادها خاصتا في ظل غياب الرقابة والمحاسبة وانعدام الضوابط القانونية الرادعة ويحدث هذا عادتا في الدول التي تعاني من الحروب وعدم الاستقرار.

فالفساد الإداري هو انتهاك لقيم المجتمع وهو قائم على تغليب المنفعة الشخصية علي المنفعة العامة؛ وبتالي فهو سلوك ذاتي سلبي غير سليم ناتج عن التدهور في القيم والاخلاقيات تتم ممارسته من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد.

كما أن الفساد الإداري يـــؤدي إلى تغير في سلوك الفرد ويجعله يتعامل مع الأخرين بتغليب المصلحة الذاتية دون مراعاة للقيم الاجتماعية من خلال صعود الأقلية على حساب الأكثرية؛ وتوزيع الخول بشكل غير متكافئ؛ الأمر الذي يؤدي إلى

حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية نتيجة تركيز الثروات والسلطات لدي بعض فئات المجتمع.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد مشكلة الفساد الإداري من المشكلات التي تواجه الدول بصفة عامة وتعتبر هذه الظاهرة في تزايد بشكل صريح وواضح في المؤسسات العامة للدولة ولما لها من تأثيرات علي الحياة الاجتماعية بشكل عام .

تتمثل مشكلة الدراسة في تسليط الضوء علي هذه الظاهرة لمعرفتها من حيث تعريفها؟ وما هي مؤشراتها ؟ وما الاثار المترتبة عليها؟

والتعرف – أيضا- على القيم الاجتماعية ؟ وكيف يؤثر الفساد الإداري على القيم الاجتماعية ؟ وماهي الطرق التي يجب اتباعها للحد من هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة في التعرف علي واقع ظاهرة الفساد الإداري ؟ وكيف يؤثر الفساد الإداري علي القيم الاجتماعية من حيث التعرف

- ماهية الفساد الإداري ؟
- ماهي الأسباب التي ساعدت علي وجوده ؟
- ماهي مؤشراته ؟ وما الاثار المترتبة علي الفساد الإداري ؟
- ماهي القيم الاجتماعية ؟ وكيف يؤثر الفساد الإداري على القيم الاجتماعية ؟
- ماهي الطرق التي يجب اتباعها للحد من انتشار هذه الظاهرة

أهمية الدراسة :

تنقسم أهمية الدراسة إلى الأهمية العلمية والأهمية العملية

الأهمية العلمية : وهي تنبثق من حيوية الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة وهو الفساد الإداري وتأثيره علي القيم الاجتماعية ؛ حيث يعد من اكثر المواضيع السلبية المهمة التي انتشرت بشكل كبير في المؤسسات العامة للدولة ؛ حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في زيادة التراكم المعرفي حول هذا الموضوع .

الأهمية العملية : وهي تكمن في جميع المعلومات التي سوف يتم الوصول إليها يمكن توظيفها و استخدامها في الحد من انتشار هذه الظاهرة .

مفهوم الفساد الإداري :

تعدد التعارف التي تناولت مفهوم الفساد الإداري تبعا لاختلاف وجهات النظـر السياسية والسلوكية والاجتماعية في كل دولة ؛ فما هو مقبول في بلد ما قد يكون غير مقبول في بلد آخـــر .

وفيما يلي بعض التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد الإداري :

تعريف البنك الدولي " الفساد الإداري هو سوء استخدام السلطة والوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة " (البنك الدولي ؛1997م ؛ ص112)

أما هيئة الأمم المتحدة فتعرف الفســاد تعريفا محددًا بالمعني الذي يستخدم فيه هذا المصطلح إلدوم علي انه اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد الإداري هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ؛ ويحدث الفساد عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب الابتزاز أو الرشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عامة ؛كما أن الفساد الإداري أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون الجو إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية وسرقة أموال الدولة مباشرة . (يونس ؛ 2017م ؛ ص 47).

اما في العرف الاجتماعي والسياسي فالفساد الإداري هو طائفة من الافعال المخالفة للقوانين والأنظمة والعرف العام لهدف تحقيق منافع شخصية علي حساب المصلحة العامة.(الاصفر ؛ 2002م ؛ ص 328).

والفساد الإداري هو أيضا القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين علي تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة .(الطائي ؛ 2003م ؛ ص3)

والفساد الإداري ايضا هو عدم القدرة علي التحكم في ضوابط العمل في تحقيق اهداف المنظمة وتغليب مصالح العمل بصورة مباشرة من خلال المحسوبية والرشاوي والعملات ؛ وهو انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الاخلاقية في التعامل ومن ثم يعتبر سلوك اجتماعي غير مشروع من ناحية ومن ناحية أخرى غير قانوني .(يونس ؛ 2017 ؛ص 48) .

أسباب ظاهرة الفساد الإداري :

ـ الأسباب الاجتماعية والثقافية:

1-توظيف الانتماءات القبلية والأسرة في الوظيفة لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق ؛ويتضح ذلك في عمليات التعيين والترقية وغيرها.

2-شيوع الوساطات وتمــرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الاجتماعية غير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة .3 ضعف الوازع الديني ووسائل الضبط الاجتماعي.

3-سيادة وغلبة العلاقات القرابة والشخصية النفعية علي العلاقات الرسمية في مجال الإدارة.

4-انتشار الافكار والاعتقادات التي تدعم استغلال الوظيفة والتربح منها .

5- حب الثراء السريع دون بذل الجهد . (راتول ؛ 1999م ؛ ص 307)

6-انتشار الجهل وارتفاع معدلات الامية

7 التغير والتبديل الاجتماعي السريع والغير المخطط والتنمية غير المتوازنة

8-انتشار قيم تدعم التهرب من المسؤولية أتجاه المجتمع ومؤسساته وتبيح نهب المال العام والتهرب من الضرائب .

9ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية في غرس القيم الأخلاقية في نفوس الناس

10- ضعف الولاء الوطني والمجتمعي لدي مجموعة لا يستهان بها من الأفراد في المجتمع .

11-سيادة قيم الاستهلاكية والترف الزائد .(يونس ؛ 2017؛ ص 60) .

12-وجود هوة بين الطموحات المادية والاجتماعية والأفراد وبين الإمكانات المادية والاجتماعية المتاحة للأفراد في الواقع مما تسبب في اخفاق أغلبهم في تحقيق تلك الطموحات.

13--سيادة النزعة الانانية والفردية ؛ والتحرر من الضوابط الاجتماعية كنتيجة للتغير.

14- تدني مستوي التربية في الأسرة والمدرسة.

15 شيوع مظاهر الترف لدي شريح معينة في المجتمع تقود إلى التغيير القيم والعادات الاجتماعية. (المصراتي ؛ 2011م ؛ ص 12).

- الأسباب الإدارية :

1- سوء الادارة ويتمثل ذلك في ضعف الرقابة والمتابعة ؛ وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

2- عدم وضوح الوجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي.

3- ضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل؛ وتنظم سلوك العاملين في المنظمات؛ فتطبيق القوانين والنظم والقرارات يحتاج إلى

قيادات إدارية مخلصة للوطن ملتزمة دينيا وأخلاقيا في أداء الواجب والعمل؛ وذلك لأن أخطر أنواع الفساد هو فساد القادة.

4- سوء التنظيم وعدم الاستقرار الإداري ؛وذلك لعدم وجود هيكل تنظيمي جيد وعدم وجود دليل تنظيمي (ارشادات وتوجيهات ادارية لسلوك الوظيفي المرغوب) مما يؤدي إلى تفشي السلوك اللاأخلاقي في المنظمة . (عبد اللطيف ؛ 2006م ؛ ص 7).

5- عدم مواكبة سياسات الاجور والمرتبات للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة .

6- تراكم الثغرات في القوانين والنظم و التعليمات ؛وعدم المبادرة إلى معالجتها ؛ مما يعطي الفرصة لبعض المسؤولين النفاذ منها لصالح فئة دون أخرى .

7- عدم سن الأنظمة والقوانين والتشريعات الصارمة المصحوبة بالإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الفساد وتجريم كل صورة وأشكاله .

8- غياب القواعد و الاجراءات المكتوبة والمفصلة المحددة للدور الوظيفي .

9- تضخم الجهاز البيروقراطي البطالة المقنعة .

10- تدني مستوي المسألة والشفافية وضعف وعجز الموظفين والعاملين بما فيهم السياسيون عن فهم وإدراك الأهمية الاساسية لسيادة القانون .

11- ضعف قواعد البيانات أو انعدامها في كثير من مؤسسات الدولة .

12- ضعف الكادر الوظيفي فنيا وعلميا وتقنيا .(يونس ؛ 2017م ؛ص – ص ص 63-64).

- الأسباب القانونية:

1- غياب أو ضعف التشريعات والأنظمة والمؤسسات القانونية المختصة بجرائم الفساد .

2- غياب تطبيق العقوبات علي المفسدين المنحرفين بالفساد أو قدرتهم علي الافلات منها لوجود ثغرات قانونية؛ وانتشار الفساد بقطاع القضاء والعدل .

3- خضوع المحاميين والقضاء للأعراف والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع .

4- تفشي بعض الظواهر الهدامة في مجال العمل القضائي والمحاماة .

5- ضعف الانظمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة وعدم مسايرتها للتغيرات في عالم الفساد والجريمة المنظمة .(المصراتي ؛ 2012م ؛ ص- 75).

- الأسباب الاقتصادية:

وهي تتفرع إلى مجموعة من الأسباب الجزئية التي تدفع بالموظفين الحكوميين إلى ممارسة لا اخلاقية أو فاسدة والتي منها :

1- تدني رواتب الموظفين العاملين في ظل ارتفاع مستوي المعيشة .
2- تؤدي ارتفاع قيمة الدخول الناجمة عن الفساد والرشوة مقارنة بقيمة الدخول الرسمية المستمدة من العمل الرسمي إلى فقدان الأفراد ثقتهم في عملهم الاصلي .
3- عدم مراعاة السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية علي السكان ؛فتودي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع .
4- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث ؛ تؤدي إلى قلة عرض السلع والموارد ؛وتزايد الطلب عليها وما يستتبعه ذلك من ظهور السوق السوداء .
5- السيطرة التامة للدولة علي المؤسسات المالية والاقتصادية .
6- عدم وجود ضوابط للأسعار السلع والخدمات ومتابعتها. (يونس؛ 2017م؛ ص-ص ص 61-62).

الأسباب القانونية:

1- غياب أو ضعف التشريعات والانظمة والمؤسسات القانونية المختصة بجرائم الفساد.
2- غياب تطبيق العقوبات على المفسدين أو قدرتهم على الافلات منها لوجود ثغرات قانونية؛ وانتشار الفساد بقطاع القضاء والعدل.
3- خضوع المحاميين والقضاء للأعراف والعادات والتقاليد العامة السائدة بالمجتمع.
4- تفشي بعض الظواهر الهدامة في مجال العمل القضائي والمحاماة.
5- ضعف الانظمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة وعدم مسايرتها للتغيرات في عالم الفساد والجريمة المنظمة. (المصراتي ؛2012م ؛ ص 75).

الأسباب السياسية

1- عدم وجود فصل واضح بين السلطات الاساسية ؛ السلطة التشريعية – والقضائية – والتنفيذية ؛وان وجد الفصل فقد لا يوجد الاستقلالية التامة .
2- انعدام الاستقرار السياسي والتبديل المستمر في السلطة والأدوار والاجهزة -----الخ .

3- التحايل في عملية التنافس علي السلطة الانتخابات ؛مما يؤدي إلى وصول أشخاص غير مؤهلين وصالحين للسلطة .

4- ضعف هيبة الحكومة وفقدانها للمصداقية في نظر العديد من المواطنين .

5- ضعف أو انعدام الأحزاب السياسية في توجيه جموح الحكومات؛ وعدم امتثالها للشفافية والديمقراطية.

6- تأثير الجماعات الضاغطة من الساسة ورجال الاعمال.

7- عدم اكتراث الحكومات بمعاناة الناس من خلال علاج المشكلات التي يعانون منها سواء المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية.(المصراتي ؛2012م؛ ص ص 75).

مؤشرات الفساد الإداري:

أولا: المؤشرات الاجتماعية والثقافية للفساد الإداري:

وهي العوامل البيئة ذات التأثير على أداء المنظمة وسلوك الأفراد فيها؛ وهي تلك القوة البيئة ذات الطابع الاجتماعي والتي لها تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على اداء العمل في المؤسسات والمنظمات.

ومن أهم المؤشرات الاجتماعية والثقافية ما يلي:

1- عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب.

2- ضعف أو انعدام الوازع الديني.

3- ميول واتجاهات بعض الموظفين السلبية اتجاه المهنة.

4- سوء أخلاق العمل وهو الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ؛مثل الجمع بين الوظيفة العامة وأعمال أخرى دون إذن إدارته أو يستغل سلطته لتحقيق مصالح ومأرب شخصية علي حساب المصلحة العامة .(المعداني ؛2002م ؛ ص- ص 23).

5- توظيف الانتماءات العائلية والقبلية في محيط العمل الإداري .

6- انتشار القيم التي تدعم التهرب من المسؤولية اتجاه المجتمع ومؤسساته والتي تبيح نهب المال العام والتربح من وراء ذلك .

7- تقليد المنحرفين بالفساد من قبل البعض بسبب مظاهر الرخاء التي تبدو عليهم

8- تغليب العلاقات القربة والعلاقات الشخصية علي العلاقات الرسمية في محيط العمل الإداري .(يونس ؛ 2017م ؛ ص- ص 67).

ثانيا ـ المؤشرات السلوكية :ـ

ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفاته .(المعداني ؛2002م ؛ص- ص 18).

ومن أمثلة علي المؤشرات السلوكية :

الوساطة والمحسوبية و المحاباة ، استغلال الصلاحيات والنفوذ، اهمال مصالح المواطنين وعرقلتها .(المعداني ؛2002م ؛ص – ص 18).

ثالثا ـالمؤشرات التنظيمية :ـ

ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه ووظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل . (يونس ؛2017م ؛ص- ص 69).

ومن هذه المؤشرات :

1- عدم احترام العمل : التأخير في الحضور للعمل ، الخروج في وقت مبكر قبل نهاية الدوام ، التنقل من مكتب إلى اخر ،استقبال الزوار أثناء دوام العمل .
2- أمتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب مثل :أمتناع الموظف عن أداء العمل المكلف به ،عدم القيام بالعمل علي الوجه الصحيح ،التأخر في أداء العمل ،الكسل في أداء العمل ،الرغبة في الحصول علي أكبر أجر مقابل أقل جهد ، تنفيذ الحد الأقل من العمل .
3- عدم تحمل مسؤولية العمل : تعقيد الاجراءات الإدارية للموظفين ،التهرب من الامضاءات والتوقيعات ،تحويل الأوراق والملفات والمستندات من مستوي إداري إلى أخر .
4- ضعف الرقابة العامة والرقابة الخاصة : ضعف عمل الإدارات والمديرين ، القرارات الخاطئة من قبل بعض المديرين .(يونس ؛ 2017م ؛ ص- ص 70) .

خامسا: المؤشرات القانونية: ـ

ويقصد بها تلك المخالفات القانونية التي يقوم بها الموظف في الجهاز الإداري ؛ وذلك بممارسة مخالفات للقانون ونصوصه ؛وذلك من أجل الحصول علي مكاسب شخصية بعيدا عن تحقيق المصلحة العامة .(المعداني ؛ 2002م ؛ص – ص 20).

ومن أهم المؤشرات القانونية :-

1- *الرشوة :* وهي اخذ الموظف قدر من المال مقابل تقديم الخدمات للأخرين وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد الإداري .(المعداني ؛ 2002م ؛ ص – ص 20)

2- *الابتزاز :* وهو نمط سلوكي منحرف يقوم به بعض الموظفين لإثارة الذعر في نفوس المراجعين وطالبي الخدمة ؛من صوره ؛ التهديد – الايذاء النفسي أو الجسدي والاضرار بالسمعة أو المكانة الاجتماعية مالم يدفع للموظف مبلغ أو خدمة أو سلعة يرغبها .

3- التزوير والتزييف : وهما نمط سلوكي منحرف يقوم به بعض الموظفين للحصول علي منفعة شخصية .(المعداني ؛ 2017م ؛ ص- ص 20).

4- الاستلاء علي المال العام أو الانتفاع به أيا كانت قيمته مادية ا ومعنوية أستولي عليها الموظف بنفسه وسهل لغيره الاستلاء عليها .

5- الاختلاس : وهو تحويل الشي عن وجهته وإضافته إلى ملك جائزه .

6- للحصول علي منافع شخصية من أساليبه تجاوز القوانين والعبور من خلالها . (يونس ؛ 2017م ؛ ص – ص 72).

سادسا: المؤشرات المالية: -

ويقصد بها تلك المخالفات المالية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف اثناء تأديته للوظيفة العامة، وهي كل تصرف عمدي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع الحق المالي للدولة. (الشميمري، 2010؛ ص – ص 28).

أهم المؤشرات المالية:

1- مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .

2- فرض المغارم وهي تعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الاعمال الموكلة إليه .

3- الإسراف في المال العام .(الشميمري ؛ 2010؛ ص-ص 28).

4- تقاضي العملات .

5- التلاعب بشروط وموصفات العقود ؛ حيث يتم رسميا لتنفيذ مشاريع معينة بموصفات ومعايير دولية وذات جودة عالية ؛ إلا أن التنفيذ الفعلي يمون بموصفات ضعيفة وسيئة ؛ وهذا النوع من أنواع التحايل للاستحواذ علي المال العام بالباطل.(يونس ؛ 2017م؛ ص - ص 73) .

6- إنشاء المشاريع الوهمية ، وهي المشاريع التي يتم صرف مستحقاتها من الميزانية العامة للدولة ؛وهذه المشاريع لا تنفذ علي ارض الواقع أو تكون تكلفتها وحجمها الفعلي اقل بكثير مما قدم أو صور في الأوراق الرسمية .

7- استغلال المال العام ومقدرات الدولة للأغراض

يتضح لنا من خلال ما تم عرضه لهذه المؤشرات بانها تختلف من مجتمع إلى آخر ؛ فقد تكثر في مجتمعات معينة وتقل في مجتمعات أخرى وذلك بسبب التباين في الثقافة التنظيمية والثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات .

الآثار المترتبة علي ظاهرة الفساد الإداري :-

1- يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن والصحة العامة وزيادة معدل الجريمة

2- التأثير السلبي للفساد الإداري علي عملية التنمية الاقتصادية وعلي النمو الاقتصادي .

3- يؤثر الفساد الإداري علي تردي توزيع الدخول والثورة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي .

4- يؤدي الفساد الإداري إلى تبديد واستنزاف أموال الدولة وذلك نتيجة لتقديم الرشاوي والعمولات لموظفي الحكومة .

5- إهدار مصالح المواطنين نتيجة عدم الموضوعية في الاختيار والتعيين وعدم الاهتمام بالعمل وتقدير قيمة الوقت مما يهدم الأمل لديهم في الاصلاح الأمر الذي يعرض المجتمع للتخلف والانهيار .

6- هجرة الكفاءات إلى الدول الأخرى نتيجة عدم العدالة وعدم الرضاء عن الأوضاع العامة .

7- إهدار القوانين واللوائح ؛ فالفساد الإداري يقوم علي أساس الخروج عن التنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح ؛ وبذلك يؤدي إلى نشو قواعد وأعراف جديدة وتنظيم غير رسمي في التعامل الحكومي .

8- فقدان الثقة بالجهاز الإداري في الدولة ؛وذلك لان المواطنين سرعان ما يفقدون الثقة في المسؤولين وتصريحاتهم .

9- يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية مما يؤدي إلى الإضرار بالمصداقية الاجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل العاملين (يونس ؛2017م ؛ ص – ص ص 79-80).

10- من الناحية الاقتصادية يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام ؛ واضعاف البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوي والسرقات والاختلاسات التي تحدمن الموارد المخصصة للاستثمار وتسئ توجيهها وتزيد من تكلفتها .

11-الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية ؛لان الفساد يمنع وجود بيئة حرة تنافسية والتي تشكل شرطا اساسيا لبقاء الاستمارات المحلية وقدوم الاستثمارات الاجنبية؛ وهذا يودي انتشار البطالة والفقر وتقليص فرص العمل .

12-تأثير الفساد علي النظام السياسي حيث يترك الفساد الاثار سلبية وخطيرة علي النظام السياسي سواء من حيث شريعته أو استقراره أو سمعته .

13-يؤثر الفساد علي هيئة الدولة حيث يضعف مبدأ سيادة القانون مما يؤدي إلى انتشار الاحباط بين شرائح المجتمع والعنف و العنف المضاد وظهور الجمعات المتطرفة في أفكارها فتتحول هذه الأفكار إلى سلوك مدمر بعد رفضها للواقع المعاش .

14-يؤثر الفساد مدي تمتع النظام السياسي بالديمقراطية وقدراته علي أحترم حقوق المواطنين الاساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الاعلام ؛ كما يحد من الشفافية للنظام وانفتاحه .

15-يؤدي الفساد إلى اتخاذ القرارات حتي المصيرية منها طبقا لمصالح الشخصية من دون مراعاة المصلحة العامة .

16-يقود الفساد الإداري إلى صراعات كبيرة اذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات المختلفة وبين أصحاب النفوذ.

17-يؤدي الفساد إلى خلق جو من النفاق السياسي نتيجة شراء الولاءات السياسية ؛ ويؤدي إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني ؛ ويعزز دور المؤسسات التقليدية . (شعبان ؛ 2018م ؛ ص – ص 21- 20)

القيم الاجتماعية:

تعريف القيم الاجتماعية: -

- التعريف اللغوي للقيم :- القيمة هي قيمة الشي أو ثمنه ؛وكلمة قيمة بمعني الجيد أو ماله من قيمة ممتازة ؛ويشيع في اللغة العربية المعاصرة استعمال القيمة للدلالة علي الفضائل الدنية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة

المجتمع الانساني .(المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية ؛ 2004م ؛ ص- ص 314) .

- التعريف الاصطلاحي للقيم :- القيمة كمصطلح في العلوم الاجتماعية تعني أي موضوع أو حاجة أو رغبة أو اتجاه ؛ ويستخدم هذا المصطلح في معظم الحالات حينما تظهر علامة تفاعلية بين الحاجات والاتجاهات والرغبات من جهة والموضوعات من جهة أخرى .(غيث ؛(د- ت) ص – ص 428).
- وفي موسوعة العلوم الاجتماعية تعرف القيم بأنها الاعتقاد بأن شيئا ذا قدرة علي اشباع رغبة إنسانية معينة وهي صفة الشي التي تجعله ذا أهمية أو أولوية لفرد أو للجماعة ؛ ومن اقدم التعريفات للقيم تعريف توماس وزنانيكي في مؤلفهما الشهير الفلاح البولندي فهما يذهبان إلى ان القيمة الاجتماعية تنطوي علي مضمون وأقعي تقبله جماعة اجتماعية معينة ؛كما ان لها معني محددا حيث تصبح في ضوئه موضوعا معينا أو نشاطا خاصا .(غيث ؛ (د- ت)؛ ص- ص 428).

وهي كما يعرفها نوبس مجموعة من المبادئ والضوابط السلوكية والاخلاقية تحدد تصرفات الأفراد والمجتمعات ضمن مسارات معينة ؛ اذ تصب قالب ينسجم مع عادات وقيم وتقاليد وأعراف المجتمع .(غياث ؛ 2015م ؛ ص- ص 19).

- خصائص القيم :-

قد تختلف القيم في درجة إلزاميتها وموضوعاتها الا انه توحدها جملة من السمات التي تعطيها معني واحد وهو معني القيمة . ومن هذه الخصائص ما يلي :-

1- القيم الذاتية : بمعني ان القيم تتعلق بطبيعة الانسانية والاجتماعية والسيكولوجية العامة للإنسان ؛ وتشمل رغباته وعواطفه وميوله وغيرها من العوامل ؛ وهذه الخبرات غير ثابتة وتتغير من لحظة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر .
2- الاكتساب :- القيم مكتسبة يكتسبها الأفراد في نطاق الجماعة أو عن طريق التنشئة الاجتماعية بوسائطها المختلفة .
3- القيم متداخلة :- سواء من حيث جوانب تكوينها بحيث يصعب تحديد القيمة هل هي معرفية أو سلوكية أو غيرها وهي متداخلة ؛أيضا من حيث التطبيق أو مجال انتمائها.
4- القيم نسبية :- تختلف القيم باختلاف الزمان والمكان والإنسان ؛ بل انها تختلف في الشخص الواحد حسب رغباته وحاجاته ومستواه ؛ فما يراه جيل بأنه قيمة

ايجابية قد يراه جيل اخر بانه قيمة سلبية ؛ وحتي في عملية تفضيل بعض القيم علي قيم أخرى نجدها تختلف باختلاف الأفراد.

5- التجريد:- للقيم معاني مجردة فهي تحمل معني ذهني غير محسوس حيث تتجسد القيم في بديتها في ذهن الانسان بعد اقتناعه بها ؛ ثم تنعكس بعد ذلك علي سلوكه فتتمثل في مظاهر القيمة عند هذا الفرد .

6- الإنسانية :- ترتبط القيم بعنصر البشري فمنشأها أصلا يحتاج إلى العقل المفكر لتصور القيمة الامر الذي يتوفر للإنسان دون غيره من الكائنات .

7- المصدر الخارجي :- فالقيم ليست من صنع الانسان بمفرده فهي من صنع المجتمع وخلقه وعقله الجمعي ؛ كما قد يستمدها الفرد من مصادر مختلفة ؛فقد يستمدها من فلسفة أو تصور أو عقيدة أودين .

8- الخاصية الضدية :- تمتلك القيم صفة الضدية فلكل قيمة- قيمة ضدها مما يجعل لها قطبا ايجابيا وقطبا سلبيا فالقطب إيجابي هو وحده الذي يشكل القيمة ؛في حين يمثل القطب السالب ما يمكن أن نسميه ضد القيمة ؛ بمعني أن القيم لا تكون إلا إيجابية .

9- صعوبة اقتلاعها وصعوبة تغييرها :- حيث تتميز القيم بصعوبة تغييرها وذلك لأن الفرد بعد ان ينتقي قيمة فأنه يتمسك بها ويعلي من شأنها ويسعي إلى تجسيدها في سلوكياته ؛وبمرور الزمن يجد نفسه تطبع بها وأصبح سلوكه محتكما بها ؛ لذا يصعب تغيرها أو التخلي عنها . (عثمان ؛ 2016م ؛ ص – ص ص 31-33) .

مصادر القيم :- تتكون القيم ثلاثة مكونات وهي :

1- المكون المعرفي :- وهو يشمل المعارف والمعلومات والنظريات وعن طريقها يتعلم الفرد القيم .

2- المكون الوجداني :- وهو يشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس ؛ وعن طريقها يميل الفرد إلى قيمة معينة دون الأخرى .

3- المكون السلوكي :- في هذا المكون تترجم القيمة هنا إلى سلوك ظاهري ويتصل هذا الجانب بممارسة القيمة أو السلوك الفعلي مما يجعل الفرد يمارس القيمة وتتكرر في حياته اليومية .(عثمان ؛ 2012م ؛ ص – ص 48-49) .

يتبين لنا من خلال ما تم عرضه إن للقيم ثلاثة مكونات وهذه المكونات مترابطة ومتداخلة في تفاعلها مع المجتمع ؛ وهي تعبر عن شخصية واتجاهات الأفراد في المواقف الحياة اليومية وهي تمثل ثقافة المجتمع .

وظائف القيم :-

1- القيم هي رموز أو صور المجتمع في عقول الأفراد فهي توجه السلوك بطرق مختلفة حيث توجهنا إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الاجتماعية .

2- أنها تساعد في اختيار وتفضيل أيديولوجية سياسية عن أخرى .

3- تساعدنا في تقديم الحكم علي افعالنا وعلي افعال الأخرين كما انها عملية وسيطة للمقارنة فهي تستخدم كمستويات لتقييم في ما اذا كنا علي حق وذو كفاية مثل الأخرين .

4- تمكننا من الاستفادة من توجهات الأخرين وتأثيراتهم ؛وتخبرنا أي المعتقدات والاتجاهات والقيم والافعال تستحق التحدي .

5- القيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحافظ علي البناء الاجتماعي وذلك من خلال ما حث عليه من تماسك وانتظام داخل الاطار الاجتماعي

6- القيم تستمر خلال التاريخ ومن ثم تعمل وتحافظ علي هوية المجتمع . (الحسنية ؛2005م ؛ص – ص 21) .

أهمية القيم: -

أ- اهمية القيم بالنسبة للفرد: - تتمثل اهمية القيم للفرد فيما يلي :

1- القيم هي جوهر الكينونة الانسانية ؛حيث تشكل القيم العنصر اساسي في بناء الانسان وتكوينه ؛ فبالقيم يصير الانسان إنسانا وبدونها يفقد الانسان انسانيته .

2- القيم حماية للفرد من الانحراف والانجرار وراء شهوات النفس وغرائزها ؛ فهي تحفظ من الانحراف النفسي والجسدي والاجتماعي .

3- القيم تحدد مسارات الفرد وسلوكياته في الحياة ؛ ان تصور الاشياء والمواقف هو الذي يحدد منظومته بطبيعة التربية والتوجيه وانماط التفكير والتنشئة الاجتماعية .

ب- اهمية القيم بالنسبة للمجتمع :- وهي تتمثل فيما يلي :

4- القيم التي تحفظ بقاء المجتمع واستمراريته :- حيث ان لا تتحدد قوة المجتمعات بالمعايير المادية فقط بل بما تمتلكه من معايير قيمية وخلقية ؛ فهي الاسس والموجهات التي يبني عليها تقدم المجتمعات ورقيها ففقدان البناء القيمي السليم يؤدي بالمجتمع إلى الضعف والتفكك والانهيار .

5- حماية المجتمع من السلوكيات الاجتماعية والاخلاقية الفاسدة ؛ فالقيم تحفظ للمجتمع مثله وهوينه الثقافية وسلامته من المخاطر السلوكية الفاسدة ؛ مما يجعله مجتمعا تسوده قيم الحق والفضيلة والاحسان .

6- تحفظ القيم هويته وتميزه :- حيث تشكل القيم محورا رئيسيا من ثقافة المجتمع ؛ونظرا لتغلغل القيم في جوانب الحياة فان هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة في تفاعلات الأفراد . (حمدي ؛ 2017م ؛ ص – ص 36) .

تأثير الفساد الإداري علي القيم الاجتماعية :-

1- يؤدي الفساد الإداري إلى خلخلة القيم الاخلاقية ؛ وإلى انتشار اللامبالاة والفردية بين أفراد المجتمع وإلى بروز التعصب والتطرف في اداء العمل الوظيفي ؛ وإلى فقدان قيمة العمل ؛ والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير اداء الواجب الوظيفي والرقابي ؛ وإلى ترجع الاهتمام بحق العام مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي .

2- ظهور طبقة تعمل علي نشر ثقافة الفساد ؛ وهي الطبقة التي تعمل علي تحقيق مصالحها الخاصة من خلال نشر ثقافة الفساد ؛ فالمنحرفون بالفساد يعملون علي نشر هذه الثقافة لي أنها تدعمهم في عدم المحاسبة والمسألة القانونية ؛ وبتالي يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات المنحرفة بالفساد داخله ويتم تحويله إلى تحقيق مصالحها الشخصية بدلا من تحقيق المصلحة العامة .(بن غانم ؛ 2011م ؛ ص- ص 4-5).

3- الانعكاس السلبي علي التنشئة الاجتماعية وعلي منظومة القيم ؛ فعندما يلاحظ الموظفون الأفراد المنحرفين بالفساد يعيشون في وضع مادي واجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك السوي والمستقيم ؛ فان ذلك يشكل دافعا أو حافزا للممارسة السلوك المنحرف بالفساد ويعطي انطباعا بأن للفساد مردود يستحق المخاطرة ؛ وهذا ما يؤدي إلى اضعاف القيم واهتزاز المعايير في المجتمع ؛ فيقبل السلوك المنحرف بالفساد إلى سلوك غير منحرف ولا مستنكر.(بن غانم ؛ 2011م ؛ ص-ص 7-5)

4- يؤدي الفساد الإداري إلى تقلص القيم الإيجابية في الوظيفة العامة مثل قيمة المصلحة العامة والمشاركة والمسؤولية والتعاون والنزاهة والشعور الجمعي والاهتمام بالحق العام ؛ فتنشأ بلا منها قيم أخرى لها ارتباط بعقلية الفساد وتحقيق المنافع الخاصة التي تخضع لمعيار الكسب والطمع والجشع .

5- يؤدي الفساد الإداري إلى الشعور بالظلم وهو الذي يطبع الحياة العامة فيودي ذلك إلى الاحتقان الاجتماعي وإلى انتشار الفقر وازدياد المجموعات المهمشة والمتضررة خاصة النساء والاطفال والشباب .

6- يتحول الفساد إلى يلوك منحرف متعارف عليه في الدوائر الحكومية وفي المؤسسات العامة للدولة ؛ فيستغني الموظف المنحرف بالفساد عن نصوص القوانين والتشريعات ويتم الاستناد إلى الاجتهادات الشخصية في تفسيرها لإيجاد المبرر للنفع الشخصي وكذلك خدمة مصالح المفسدين .(شعبان ؛2018م؛ص-ص 20-21).

7- يؤدي الفساد الإداري إلى اضعاف وانهيار القيم الاخلاقية؛ حيث يقوم على إضعاف الوازع الديني وزعزعة القيم الاخلاقية القائمة في المجتمع كالأمانة والصدق والاخلاص وتكافؤ الفرص واخلاقيات المهنة وعدم المسؤولية. (عثمان ؛2016م؛ص-ص 119) .

8- يؤدي الفساد إلى انتشار الاحباط و اللامبالاة بين افراد المجتمع ؛ وإلى بروز التطرف في الراء ؛ وإلى تدمير النسيج الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي الذي يطمح إليه المجتمع .

9- يؤدي ايضا إلى التأثير علي اختلال ما يعرف بدليل السلوك الاخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين ؛وذلك لان الفساد يعمل علي تحويل السلوك الانساني لمجاراة الفساد ؛ مما يؤثر علي النظام القيمي الاجتماعي وعلي النظام الاجتماعي ككل .

10- يعمل الفساد علي إحداث خلال في القيم الاجتماعية وذلك لي انه يفرز العديد من السلوكيات التي تهدر القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع .

11- يعمل الفساد الري علي ترسيخ قيمة المصلحية في العمل وهي قيمة سلبية مما يخل بالمصلحة العامة بطريقة غير مباشرة .

12- يؤدي الفساد الإداري إلى وجود اختلافات وتناقضات بين القيم داخل التنظيم ؛ مما يؤدي إلى صعوبة التكيف وعدم القدرة علي تحمل الضغوط المختلفة للقيم المتعاكسة ؛ فكلما زادت الاختلافات والتناقضات زادت صعوبة التكيف وادت إلى انعكاسات أوسع مدي واكثر قوة .(بن سمينة ؛ بن سمينة ؛2012م ص-ص 8) .

نتائج الدراسة :-

1- هناك تأثير سلبي وواضح للقيم الاجتماعية التي يتبناها الموظفين في المؤسسة أو المنظمة حيث ان القيم الاجتماعية والثقافية تلعب دورا رئيسيا في تحديد العمل الوظيفي وفي تبني قيم الانحراف بالفساد .

2- ان غياب مفهوم المصلحة العامة والمصلحة الوظيفية كقيمة ادي إلى تفاقم ظاهرة الفساد الإداري .
3- الفساد الادري يعتبر من اخطر الآفات والأزمات في الحياة الانسانية وله الاثار المدمرة علي النسيج القيمي؛ حيث يهدد الفساد حياة المجتمعات ويعمل علي تفككها .
4- التأثير الواضح للفساد الإداري علي القيم الاخلاقية والاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار السلوكيات المنحرفة وتودي ايضا إلى بروز ثقافة الفساد في المجتمع وتشجع علي ممارسته .
5- زعزعة القيم الاخلاقية القائمة علي الصدق والامانة والنزاهة والعدل والمساوة وتكافؤ الفرص ؛ وتحول هذه القيم الاخلاقية إلى قيم سلبية .
6- إن الفساد الإداري لا يكون فقط في إهدار المال الغام بل بخلل الذ يصيب اخلاقيات العمل وقيم المجتمع .
7- يؤدي الفساد الإداري إلى أضعاف المؤسسات العمومية وتراجع أدائها الوظيفي .
8- ان لغياب دور النظام السياسي والقانوني في معالجة قضايا الفساد؛ وكذلك ضعف القوانين والتشريعات ؛ وعدم استقلالية القضاء في التعامل مع قضايا الفساد ؛أدي كل ذلك إلى تفاقم انتشار هذه الظاهرة .

التوصيات :-

1- توعية الرأي العام لدي افراد المجتمع عامة والموظفين العاملين في مؤسسات الدولة خاصة بخطورة هذه الظاهرة علي الفرد والمؤسسة وعلي المجتمع ؛ ويتطلب ذلك وضع خطة اعلامية وتثقيفية شاملة وهادفة حول ظاهرة الفساد الإداري .
2- رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع المستوي المعيشي للموظفين .
3- توعية المجتمع وتحصينه بتعزيز فيم النزاهة واخلاقيات المهنة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات التي تتناول هذه الظاهرة وكيفية الحماية منها والقضاء عليها .
4- تنمية القيم الاخلاقية والدينية المناهضة للفساد ؛ والعمل علي تقوية الوازع الديني لدي العاملين بجهاز الإداري للدولة من خلال عقد الدورات الارشادية والتربوية لمحاربة الفساد .
5- وضع القوانين المتعلقة بأخلاقيات الوظيفة للموظفين الإداريين والتي تشمل تحديد السلوكيات المنحرفة بالفساد .

6- التأكيد علي دور التنشئة الاجتماعية والتركيز علي القيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية ؛ وخلق رأي عام يرفض هده الظاهرة من خلال التربية بوسيلها المختلفة في المجتمع .
7- التأكيد علي استقلال القضاء وأن لا يكون تابعا للسلطة التنفيذية في الدولة ؛ وبناء مؤسسات مجتمع المدني مستقلة تعمل علي كشف ظاهرة الفساد وتعمل علي توعية المجتمع من مخاطرة وتفعيل دور الرقابة الإدارية مثل الهيئة العامة لمكافحة الفساد .
8- سن التشريعات الخاصة بمحاسبة المنحرفين بالفساد من خلال تجميع كل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد في منظومة واحدة .
9- تعميق دور هيئة مكافحة الفساد من خلال تكاثف الجهود لحصر نطاق هذه الظاهرة والسيطرة عليها ومعالجتها ووضع الخطط للوقاية من عودتها .
10- اعتماد استراتيجية شاملة ود قيقة تتضمن اجراءات رادعة ووقائية واضحة ؛ من خلال تطبيق القانون علي المؤسسات والأفراد المنحرفين بالفساد والداعمين له في جميع المستويات الإدارية دون استثناء .
11- تقوية العلاقة بين الاجهزة الاعلامية وهيئة مكافحة الفساد من خلال نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مإلى أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع :-

الكتب العلمية :-
1- غياث ؛ أبوفلجة ؛غياب القيم الثقافية وفعليات التنظيمات ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛(د- ت)؛1015م.
2- يعقوب ؛اميل بديع ؛ المعجم المفضل في اللغة العربية ؛ بيروت ؛ دار الكتب العلمية ؛2004م .
3- غيث ؛محمد عاطف ؛ قاموس في علم الاجتماع ؛ الاسكندرية ؛ دار المعرفة الجامعية ؛ (د – ت) .
الدوريات العلمية والمجلات :-
1- الاصفر ؛أحمد " دراسة الضوابط الاخلاقية الفساد في المؤسسات الاخلاقية "؛ المجلة الامنية للتدريب ؛ع 32 ؛2002م .

2- الشميمري ؛ احمد عبد الرحمن ؛ " مظاهر الانحراف الوظيفي " السعودية ؛ مجلة التدريب والتقنية ؛ ع 57 ؛2010م .
3- عبد اللطيف ؛ أسار فخري ؛" أثر أخلاقيات المهنة في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية " الكويت ؛ مجلة العلوم الانسانية ؛ جامعية الشفافية الكويتية ؛ع 26 ؛ 2006م .

الرسائل العلمية :-

1- بن عثمان ؛ ام الخير ؛ تأثير القيم الاجتماعية علي الفعل التنظيمي لدي العامل الجزائري ؛الجزائر ؛جامعة احمد دارية ؛ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية ؛2016م ؛(رسالة ماجستير منشورة) .
2- حمدي ؛ ايمان ؛ دور الوسط الجامعي في تنمية القيم الاجتماعية للطالب الجامعي ؛ الجزائر ؛ جامعة جيجل ؛ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ؛ 2017م ؛ (رسالة ماجستير منشورة) .
3- الحسنية ؛ سعيد علي ؛ دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ؛ السعودية ؛ جامعة نائف للعلوم الامنية ؛كلية العلوم الاجتماعية ؛ 2005م ؛ (رسالة ماجستير منشورة) .
4- عثمان ؛ صالحة شعيب أمحمد ؛ بعض القيم الاجتماعية وعلاقتها بسلوك البيئي ؛ بنغازي ؛ جامعة قاريونس ؛2012م؛ (رسالة ماجستير منشورة) .
5- المصراتي ؛ عبدالله أحمد ؛الفساد الإداري نحو نظرية اجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة ؛ الاسكندرية ؛جامعة الاسكندرية ؛ المكتب العربي الحديث ؛ كلية الآداب ؛2011م ؛ (رسالة دكتوراه منشورة) .
6- راتول ؛ محمد ؛ سياسات التعديل الهيكلي ومدي معالجتها للاختلال الخارجي ؛ الجزائر ؛ جامعة الجزائر ؛ 1999م ؛ (رسالة دكتوره منشورة) .
7- يونس ؛ هنية محمد أحمد ؛ بعض من مؤشرات الفساد الإداري الاجتماعية والسلوكية وانعكاسها التنمية الاجتماعية ؛بنغازي ؛ الاكاديمية الليبية ؛ 2017م ؛ (رسالة ماجستير غير منشورة) .
8- المعداني ؛ نوراعبد القادر؛ العلاقة بين العوامل التنظيمية والفساد الإداري ؛ بنغازي ؛ جامعة قاريونس ؛ 2002م ؛ (رسالة ماجستير منشورة) .

الندوات والمؤتمرات العلمية :-

1- شعبان ؛ خضر ؛ " الفساد الإداري أنواعه وأسبابه وأثاره وطرق علاجه " ؛ معهد علوم الارض ؛ قسم الجيولوجيا ؛ 14- 1- 2018م ؛ الجزائر (بحث منشور) .
2- بن سمينة عزيزة ؛ بن سمينة دلال ؛ " تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي " ؛ الجزائر ؛ الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد الإداري والمإلى ؛ في ماي 6-7 2012م؛الجزائر ؛ جامعة محمد خضر بسكرة ؛ (بحث منشور) .
3- الطائي ؛ ميسر زهير ؛ " الفساد الإداري وأخلاقيات الوظيفة العامة " ؛ مؤتمر الإدارة العامة في ليبيا الواقع والطموحات ؛ 11-12 اكتوبر ؛ طرابلس ليبيا ؛ 2003م ؛ (بحث غير منشور) .

التقارير العلمية :-

1- البنك الدولي ؛ تقرير التنمية ؛ 1007م .